عصليين عندنا يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد والرضاء انما يتعلق
بالحادث الذي هو فعل العبد وعن الثالث بان الطاعة تحصل بالمأمور
به المطاع لا تحصل بالارادة قلت ويلزم ان يكون العبد في المثال المذكور
مع انه آتى بما يرضاه السيد وهو مخالف امره عاصيًا ولو خالفه ولم يأتي
بالمأمور يكون مطيعًا لانه اتى بما يرضاه السيد ولا شك انه لو علم
السلطان حقيقة الحال لم يعم للسيد عذر في صورة المخالفة ويمكن ان يقال
الامر امران امر تكويني يلزم منه وقوع المأمور به وهو يعم سائر
الكائنات وامر تشريعي بدوني وعليه مدار الثواب والعقاب
فالطاعة هو الاتيان بما يوافق به الامر الثاني والرضا ويترتب
عليه دون الاول اذا خالف الثاني متكلم لاجماع الانبياء على
ذلك وليس معناه ايجاد الكلام في الغير كما يقول المعتزلة لانه
خلاف النصوص ولا ضرورة في صرفها عن الظواهر وسيأتي الكلام
في تحقيق صفة الكلام ان شاء الله تعالى حي لان الحيوة عندنا صفة هي
منشاء صحة العلم والارادة وعند الفلاسفة الحي هو الدراك الفعال
وهي عندنا صفة زائدة على العلم والارادة كما في سائر صفات
الكمالية



الكمالية سميع بصير للدلائل السمعية وهما صفتان زائدتان عندنا
كسائر الصفات الظواهر الآيات والاحاديث وليسا راجعين الى
العلم بالمسموعات والمبصرات كما يقوله الفلاسفة فيل الا ولى ان
يقال لما ورد الشروع بهما امنا بذلك وعرفنا انهما لا يكونان بآ
لاتين المعروفتين واعترفنا لعدم الوقوف على حقيقتهما لقصورنا
ولقصاننا وهو منزه عن جميع صفات النقص كما سبق من اجماع
العقلاء على ذلك فلا شبيه له اي لا شبه شيء في الصفات لانه
صفاته من العلم والقدرة وغير ذلك اعلى واجل مما في المخلوقات
فان علمنا عرض ومحدث وقاصر ومستفاد من الغير وعلمه تعالى قديم
كامل ازلي وكذا الحال في سائر الصفات ولا ند له ولا مثل له ولا ضد له
قيل الند هو المعادي اي المخالف في القوة والمثل هو المساوي في
القوة وقيل المثل هو المشارك في الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين و
الحكماء ولما كان وجود الواجب ونفسه عين ذاته لم يكن له مهية كلية
ولا يشاركه غيره فيها وقد يستدل عليه بانه لو كان له مثل لكان كل منهما
متمائزًا من الآخر بخصوصية فالوجوب والامكان ان كان من لوازم المهية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)